أورن بريسكو (*)

حول علاقة الصحافة في إسرائيل مع رأس المال والسلطة

تمكنت الصحافة التجارية في إسرائيل منذ حوالي خمسة عقود، من تنحية الصحافة الحزبية جانبا، وفرضت سيطرتها على السوق الإعلامية الإسرائيلية. وقد كان من المفروض أن يؤدي التحرر من قيود الأحزاب والانتقال إلى شروط السوق التنافسية، إلى جعل الصحافة الإسرائيلية حرة أكثر، غير أن عدداً من العوامل والأسباب المبدئية والخاصة، ما انفكت تقيد حتى الآن حرية الصحافة التجارية في إسرائيل.

وكما هو الحال في دول أخرى، فإن الصحافة التجارية في إسرائيل تعاني من مشكلة مبدئية في تغطية أنشطة رأس المال والسلطة كما ينبغي (وقد تطرق إلى ذلك بتوسع إدوارد هرمان ونوعام تشومسكي في كتابهما "نحو إيجاد توافق"، الذي صدر في العام ١٩٨٨). بداية، لا بد من الاشارة إلى أن إنشاء وسيلة إعلام جماهيرية وايجاد مضمون شامل بصورة دائمة ومنتظمة، هما عملية باهظة التكاليف، إذ يمكن لأصحاب رؤوس الأموال فقط تجنيد المبلغ اللازم من أجل إقامة وسيلة إعلام جديدة، أو الاستثمار في تطوير وسيلة إعلام قائمة والمحافظة على استقرارها في فترات الانخفاض الكبير في المدخولات، وكل ذلك له تأثير على مضمون ما ينشر. ومن الصعب الافتراض أن ناشرا يمتلك موارد مالية، وينتمي إلى النخبة الاقتصادية التجارية، سوف يستثمر من أمواله في وسيلة إعلام تخدم مصالح الأغلبية، التي تعتبر الأقل دخلا في المجتمع.

(*) أورن بريسكو، صحفي ينشر في مجلة "العين السابعة" الالكترونية التي تعنى بتغطية الساحة الإعلامية الإسرائيلية.

لا بد من الاشارة إلى أن إنشاء وسيلة إعلام جماهيرية وايجاد مضمون شامل بصورة دائمة ومنتظمة، هما عملية باهظة التكاليف، إذ يمكن لأصحاب رؤوس الأموال فقط تجنيد المبلغ اللازم من أجل إقامة وسيلة إعلام جديدة، أو الاستثمار في تطوير وسيلة إعلام قائمة والمحافظة على استقرارها في فترات الانخفاض الكبير في المدخولات، وكل ذلك له تأثير على مضمون ما ينشر. ومن الصعب الافتراض أن ناشرا يمتلك موارد مالية، وينتمي إلى النخبة الاقتصادية التجارية، سوف يستثمر من أمواله في وسيلة إعلام تخدم مصالح الأغلبية، التي تعتبر الأقل دخلا في المجتمع.

ثانيا، من المعلوم أن وسائل الإعلام التجارية ذات الأهداف الربحية، تعتمد من جهة، على إيراداتها من الإعلانات الدعائية التي تنشرها الشركات الكبرى، وعلى مردود مبيعاتها (رسوم اشتراكات) المستهلكين، من جهة أخرى. وتؤثر هذه التبعية المزدوجة بصورة مباشرة أيضا على مضمون ما ينشر وما لا ينشر. فالمضمون المريح للناشرين وأصحاب رأس المال، سيرى النور بسهولة أكبر مقارنة مع مضمون ينطوي على انتقاد له، كذلك فإن المضمون الذي يتملق الجمهور الواسع ستكون لهم أفضلية على مضمون يشكل تحديا واستفزازاً لهذا الجمهور.

ثالثا، تؤدي قلة موارد التمويل والكسل الذهني إلى جعل مصدر جزء كبير من المضمون (المواد المنشورة) في وسائل الإعلام، هو المؤسسة الرسمية ذاتها، ولهذا السبب يغدو من الصعب نسبيا نشر مضامين انتقادية تجاه الحكومة (أية حكومة) وأجهزتها (الشرطة والجيش على سبيل المثال، ولكن أيضا وزارة المالية والأجهزة والمؤسسات العامة). إلى ذلك فإن الصحافة التجارية في إسرائيل تعاني أيضا من مشكلات خاصة، تزيد من صعوبة مهمتها في إطلاع الجمهور الواسع على المعطيات والحقائق ذات الصلة بواقع حياته. لعل من المألوف القول إن وسائل الإعلام العامة تستطيع أن تنتقد بسهولة نسبية رأس المال، وأن وسائل الإعلام التجارية تستطيع أن تنتقد بسهولة نسبية، السلطة. غير أنه تطورت في إسرائيل خلال السنوات الأخيرة، علاقات حميمة بين النخبة السلطوية والنخبة التجارية، بحيث غدا الفصل بين المال والسلطة في الكثير من الأحيان، عديم القيمة أو المغزى.

ونتيجة لذلك، بات من الصعب على وسائل الإعلام التجارية في إسرائيل، وليس وسائل الإعلام العامة فحسب، تقديم تغطية انتقادية للسلطة، وفي المقابل فإن وسائل الإعلام العامة، وليس التجارية فقط، تواجه أيضا صعوبة في تغطية رأس المال بصورة انتقادية.

فضلا عن ذلك، نشأت في إسرائيل روابط متشبعة ليس فقط بين رأس المال والسلطة، وإنما أيضا بين رأس المال والسلطة ووسائل الإعلام ذاتها، ما يفرض مزيداً من القيود على عمل الصحافيين.

تغطية الصحف: أمثلة واتجاهات

لعل المثال الأكثر وضوحا على تأثير علاقات رأس المال والسلطة على التغطية الصحافية، يكمن في التغيير الذي شهدته صحيفة "يديعوت أحرونوت" خلال العقدين الأخيرين، بتوجيه من أرنون موزس، أحد أصحاب الشركة الناشرة للصحيفة و"المحرر المسؤول" فيها. ففي أواخر تسعينيات القرن الماضي كان الملحق الرئيسي للصحيفة ("يديعوت أحرونوت") يحفل بالتحقيقات الصحافية حول أنشطة السياسيين ورجال الأعمال والعلاقات المريبة بين الجانبين. ولكن منذ بداية سنوات الـ٢٠٠٠ أخذ موزس يمارس الضغط على المحررين والصحافيين كي يكفوا عن نشر تحقيقات صحافية انتقادية تتعلق بقائمة طويلة من المقربين، ومن ضمنهم ساسة كبار مثل أريئيل شارون وإيهود أولمرت، وهو ما أكده على الأقل اثنان من العاملين سابقا في الصحيفة، في تصريحات مشفوعة بالقسم قدماها إلى المحكمة. ومن هنا، فإن كل من رغب في نشر معلومات مهمة حول العلاقات الشاذة والمريبة بين أصحاب رؤوس الأموال والسياسيين، وجد نفسه في صراع ليس فقط ضد ضغوط خارجية، من قبيل التهديد برفع دعاوى قضائية وأعمال انتقام شخصية، وإنما أيضا ضد ضغوط من داخل المؤسسة الصحافية، ومن جانب كبار المسؤولين فيها. ووفقا لما رواه صحافيون سابقون في "يديعوت

تطورت في إسرائيل خلال السنوات الأخيرة، علاقات حميمة بين النخبة السلطوية والنخبة التجارية، بحيث غدا الفصل بين المال والسلطة في الكثير من الأحيان، عديم القيمة أو المغزى.

ونتيجة لذلك، بات من الصعب على وسائل الإعلام التجارية في إسرائيل، وليس وسائل الإعلام العامة فحسب، تقديم تغطية انتقادية للسلطة، وفي المقابل فإن وسائل الإعلام العامة، وليس التجارية فقط، تواجه أيضا صعوبة في تغطية رأس المال بصورة انتقادية.

أحرونوت" جرى في تلك الفترة تأخير نشر تحقيقات صحافية لوقت طويل، كما منع معدوها، بعد نشرها في صيغة مختصرة أو هامشية، من إمكانية متابعة قضايا هذه التحقيقات عن طريق نشر أخبار مكملة. ويميل قسم التحقيقات الصحافية في "يديعوت أحرونوت" في السنوات الأخيرة، إلى التركيز على قضايا وشؤون الحكم المحلي، أو على موظفين هامشيين نسبيا، والامتناع عن نشر تحقيقات وتقارير تتعلق بالزعامة السياسية للدولة. وفضلا عن المشكلة المتعلقة بنشر تحقيقات حول العلاقات بين رأس المال والسلطة، فقد أضحت التغطية المتعلقة ببعض السياسيين ورجال الأعمال وكبار الموظفين، منحازة جداً في "يديعوت أحرونوت"، وكذلك أيضا تغطية مسائل قانونية مبدئية من قبيل نفوذ النيابة العامة وإصرارها على محاكمة شخصيات عامة بتهم الفساد والغش والإخلال بالثقة.

وعلى ما يبدو، فإن ثمة شبكة مصالح خفية ومركبة، باتت توجه وتقود عمل صحيفة "يديعوت أحرونوت"، وبغية فهم إلى أي حدّ، لعله يجدر بنا توجيه الأنظار نحو صحيفة "معاريف"، التي كانت على امتداد سنوات طوال المنافس الرئيسي لـ"يديعوت أحرونوت"، والتي (أي "معاريف") قدمت في السنوات الأخيرة مثالا على الانحياز لأسباب تجارية صرفة.

ففي ربيع العام ٢٠١١ سيطرت شركة يملكها رجل الأعمال نوحي دنكنر على صحيفة "معاريف"، ومنذ تلك اللحظة أخذت الصحيفة تخدم الأهداف التجارية لمالكها الجديد. وقد صرح دنكنر عند شرائه للصحيفة بأنه سيحرص على أن تكون صحيفته حرة ومستقلة من ناحية صحافية، غير أنه سرعان ما لوحظ تغيير في طابع التغطية للأنشطة التجارية للشركات الأخرى التي يملكها دنكنر نفسه. وبما أن رجل الأعمال (دنكنر) ترأس في تلك الفترة

الصحافة الإسرائيلية: وراء العناوين شبكات مصالح خفيّة.

كارتيلا ضخما يضم مجموعة من الشركات الإسرائيلية البارزة، ومن ضمنها شركة تأمين كبرى وشبكة حوانيت وإحدى أكبر شركات الهواتف الخيلوية في السوق الإسرائيلية، فقد كان تأثير ذلك على عمل المراسلين والمحررين في صحيفة "معاريف" حاسما، فيما يتعلق بنشر أي أخبار أو معلومات لها صلة بالشركات الخاضعة لسيطرة مالك الصحيفة دنكنر.

في المقابل، احتوت "معاريف" دنكنر على نقد مثابر ضد أي إجراءات سلطوية وتنظيمية تنطوي على تهديد بالمس بمدخولات شركاته. والمقصود هنا بشكل رئيسي اللجنة البرلمانية التي شكلت في ذلك الوقت بهدف تغيير هيكلية أو بنية اتحاد الشركات الكبرى والحدّ من نفوذها وقوتها، بالإضافة إلى خطوة وزير الاتصالات في تلك الفترة ذاتها والرامية إلى فتح سوق الهواتف النقالة للمنافسة. كذلك وجد خصوم دنكنر الأيديولوجيون والإعلاميون، ولا سيما مجموعة "هآرتس" – "ذي ماركر"، التي تملكها عائلة شوكن– أنفسهم هدفا لحملات صحيفة "معاريف" ، حيث نشرت العديد من التحقيقات

ثمة حالة أخرى تكون فيها المصلحة الموجهة للتغطية الإعلامية جلية للعيان، يمكن إيجادها في صحيفة كانت أحد أسباب الانهيار الاقتصادي لصحيفة "معاريف"، وما زالت تشكل أيضا أحد أسباب التغطية السياسية المغرضة والمنحازة في صحيفة "يديعوت أحرونوت". والمقصود هنا صحيفة "يسرائيل هيوم"(اسرائيل اليوم) التي بدأت بالصدور في العام ٢٠٠٧، وتوزع منذ ذلك الحين مجانا بمئات آلاف النسخ يوميا.

الصحافية وأعمدة النقد الموجهة ضد هؤلاء، من على صفحات الجريدة ذاتها، وذلك لاعتبارات مغرضة ليس لها علاقة بالصحافة. لقد غطت "معاريف" بصورة مشوهة الشركات الخاضعة لسيطر ة دنكنر، وهاجمت الإجراءات التي يمكن أن تمس بمصالحه وممتلكاته، وانتقدت بصورة أحادية الجانب خصومه التجاريين، مفضلة مصالح مالكها على مصالح الجمهور الواسع، وبذلك أخطأت الصحيفة في مهمتها ووظيفتها كوسيلة إعلام .

في المحصلة، فقد شكل شراء "معاريف" من قبل دنكنر، فشلاً ذريعاً، ليس فقط من ناحية تجارية، وإنما أيضاً من ناحية عملية. فقد خسرت الشركة التي ابتا ع دنكنر صحيفة "معاريف" بواسطتها حوالي ٣٠٠ مليون شيكل في غضون فترة قصيرة، في الوقت ذاته، شقت الإصلاحات البنيوية التي هاجمتها "معاريف" في فترة دنكنر، طريقها إلى التنفيذ لتلحق المزيد من الضرر بأعماله .

مع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه وفي ذات الفترة التي غطت فيها "معاريف" دنكنر وشركاته بصورة منحازة جداً، فقد كانت تغطيتهم في صحيفة "يديعوت أحرونوت" مريحة جداً لدنكنر ولمصالحه التجارية، وذلك على الرغم من أن هذا الأخير "دنكنر لم يكن صاحب السيطرة في الشركة الناشرة لصحيفة "يديعوت أحرونوت"، بل ولم يكن يمتلك عمليا أي أسهم فيها. ثمة تفسير بسيط لهذا الانحياز يمكن العثور عليه في حقيقة أن دنكنر كان يمتلك عدة شركات نشرت إعلانات ودعايات بصورة منتظمة وبحجم كبير في الصحافة المطبوعة ومن ضمنها "يديعوت أحرونوت" التي فضلت بذلك خدمة أغراض ومصالح دنكنر. من جهة أخرى ثمة تفسير مركب أكثر يتعلق بشبكة العلاقات المتعددة الطبقات بين وسائل الإعلام (موزس) وبين رأس المال (دنكنر)، والتي تؤثر على تغطية رأس المال حتى عندما لا يكون صاحب رأس المال مسيطراً في وسائل الإعلام أو على ميزانيات النشر الكبيرة. ومن هذه الناحية فإن ملكية مباشرة لرأسماليّ متنفذ في اتحاد (شركات) عملاقة مثل دنكنر، لوسيلة إعلام مثل صحيفة "معاريف"، تعتبر حالة سهلة للوصف والمواجهة. ربما كان الجمهور الواسع لا يعلم سبب التغطية المنحازة أو المغرضة التي يحصل عليها من خلال وسيلة إعلام من هذا النوع، ولكن من يتحرى المصالح الموجهة للعمل الصحافي في وسائل الإعلام سيكتشف بسهولة أسباب التغطية المشوهة. إن حالة مثل موزس و"يديعوت أحرونوت" تعتبر أصعب بكثير للفهم والتفسير. فموزس يحتفظ بعلاقات مع عدد كبير من رجال الأعمال والسياسيين من النخبة الإسرائيلية، لكن هذه العلاقات تبقى دائما خلف الكواليس. وحتى القارئ النبيه سيجد صعوبة في الوقوف على مجمل المصالح غير المباشرة لصاحب السيطرة في وسائل الإعلام، وعلى الكيفية والطرق التي تصوغ بها ما ينشر وما لا ينشر.

ثمة حالة أخرى تكون فيها المصلحة الموجهة للتغطية الإعلامية جلية للعيان، يمكن إيجادها في صحيفة كانت أحد أسباب الانهيار الاقتصادي لصحيفة "معاريف"، وما زالت تشكل أيضا أحد أسباب التغطية السياسية المغرضة والمنحازة في صحيفة "يديعوت أحرونوت". والمقصود هنا صحيفة "يسرائيل هيوم"(اسرائيل اليوم) التي بدأت بالصدور في العام ٢٠٠٧، وتوزع منذ ذلك الحين مجانا بمئات آلاف النسخ يوميا.

"يسرائيل هيوم": نموذج مدمر

تستند "يسرائيل هيوم" على نموذج اقتصادي ومنطق تنظيمي مختلفين عن وسائل الإعلام الأخرى في إسرائيل. ويمول هذه الصحيفة، مؤسسها، الملياردير اليهودي الأميركي شلدون أدلسون، صديق وعراب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ، إذ إن الصحيفة تخدم نتنياهو بصورة مباشرة كبوق دائم، وتدافع عنه كلما دعت الحاجة. ففي الفترة القصيرة التي صدرت فيها، والتي

تستند "يسرائيل هيوم" على نموذج اقتصادي ومنطق تنظيمي مختلفين عن وسائل الإعلام الأخرى في إسرائيل. ويمول هذه الصحيفة، مؤسسها، الملياردير اليهودي الأميركي شلدون أدلسون، صديق وعراب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ، إذ إن الصحيفة تخدم نتنياهو بصورة مباشرة كبوق دائم، وتدافع عنه كلما دعت الحاجة.

كان نتنياهو حينها زعيما للمعارضة، هاجمت "يسرائيل هيوم" دون توقف رئيس الوزراء في ذلك الوقت، أيهود أولمرت، ولكن منذ أن انتخب نتنياهو رئيسا للوزراء تحولت الصحيفة إلى درع إعلامي يصد الانتقادات الموجهة لرئيس الحكومة والمقربين منه. في الوقت ذاته، نجد أن الصحيفة تغتنم كل فرصة من أجل تعظيم اسم رئيس الحكومة (نتنياهو) وكذلك اسم عقيلته (سارة نتنياهو) وعدد من مقربيه.

وفقا لتقديرات في سوق الإعلام، فقد استثمر أدلسون حتى الآن ملايين الشواكل في هذه الصحيفة (التي توزع مجانا) دون أي أمل أو توقع باستردادها أو جني أي أرباح. ففي مقدور أدلسون، الذي يعتبر أحد أكبر أثرياء العالم، أن يجيز لنفسه استثمار مبالغ لا حصر لها تقريبا في وسيلة إعلام، وسط إلحاق ضرر اقتصادي ملموس بالمنافس المباشر، صحيفة "يديعوت أحرونوت". وقد أظهرت سلسلة تقارير نشرت في الموقع الالكتروني "العين السابعة"، أن صحيفة "يسرائيل هيوم" أضرت بشدة، ليس فقط بعدد قراء "يديعوت أحرونوت"، وإنما أيضا بأسعار إعلانات الصحف، نظراً لأنها تعرض على الناشرين نشر إعلاناتهم بتكلفة هزيلة مقارنة مع الصحف الأخرى المنافسة لها.

وتجدر الإشارة إلى أن نتنياهو لم يحظ قط بنظرة أو معاملة إيجابية من جانب وسائل الإعلام الإسرائيلية بصورة عامة، وبالأخص من جانب صحيفة "يديعوت أحرونوت"، ومن هنا يمكن قبول ادعاء مؤسس "يسرائيل هيوم" ومحرريها، بأن هدف الصحيفة هو إحداث توازن في الخطاب الإعلامي في إسرائيل تجاه نتنياهو شخصيا، وتجاه قضايا سياسية مبدئية مطروحة على الأجندة العامة في الدولة. مع ذلك، فقد تصاعدت منذ صدور الصحيفة (يسرائيل هيوم)، وخاصة منذ صدور ملحقها الأسبوعي في العام ٢٠٠٦، حدة اللهجة الانتقادية من جانب صحيفة "يديعوت أحرونوت"

ישראל היום

23 | 28 | 35 | 39

הממשלה ה־32 יוצאת לדרך; שטייניץ שר האוצר, סילבן – לא סופי

היום: ממשלת נתניהו השנייה

מספר שיא של שרים: 30 ● נתניהו: מודע לביקורת על גודלה של הממשלה, אך זהו מחיר האחדות ● יעלון – השר לאיומים אסטרטגיים ● דן מרידור אחראי על המודיעין והגרעין ● כחלון – שר התקשורת ● מתי טוכפלד, עמ' 02-09

שנה קשה לכלבייב: הפסיד 5 מיליארד

הפצ"ר: עדויות החיילים על פגיעה בחפים מפשע – שמועות מוגזמות

מבצע של פעם בחגים 20%+ הנחה 50% בשמים מובילים

המשביר לצרכן קניאל

"يسرائيل هيوم": الصدارة لنتنياهو.

تجاه رئيس الحكومة (نتنياهو) وذلك على خلفية الخسائر الكبيرة التي الحقتها "يسرائيل هيوم" بصحيفة "يديعوت أحرونوت". وفي المحصلة، فإن الخطوة التي استهدفت إحداث مزيد من التوازن في وسائل الإعلام الإسرائيلية أدت عمليا إلى زيادة التقاطب بصورة متطرفة، وإلى وضع أضحت فيه الصحيفتان ، الأوسع انتشاراً في إسرائيل، لا تغطيان رئيس الحكومة بالشكل الملائم. وقد انزلق الصراع التجاري بين الصحيفتين في الآونة الأخيرة ليصل إلى أروقة البرلمان (الكنيست) الإسرائيلي.

فقد طرح على مائدة الكنيست مشروع قانون سيلزم، في حالة

في العام ٢٠٠٩، ادعى ناشر هآرتس، عاموس شوكن، أن بنك "هبوعليم"، الذي يرأس مجلس إدارته رجل الأعمال داني دنكنر، فرض مقاطعة على صحيفته فيما يتعلق بنشر الإعلانات (الإعلانات الدعائية للبنك المذكور). وبحسب شوكن، فإن سبب هذه المقاطعة هو التوجه الانتقادي الذي اتبعه الملحق الاقتصادي للصحيفة "ذي ماركر"، تجاه دنكنر والبنك الذي يترأسه.

إقراره، صحيفة "يسرائيل هيوم" بجباية ثمن أعدادها (مبيعاتها)، وبما لا يقل عن ٧٠٪من تكلفة العدد الواحد للصحف المنافسة. وكان العديد من مشاريع القوانين التي قدمت سابقا في الصدد ذاته قد شطبت من جدول أعمال الكنيست، أما مشروع القانون الحالي، الذي قدمه عضو الكنيست إيتان كابل من حزب "العمل"، فقد أقر بالقراءة التمهيدية بأغلبية كبيرة. ولا بد من الإشارة في هذا السياق إلى أن حقيقة انشغال أعضاء البرلمان الإسرائيلي في مناقشة مشروع قانون يهدف بشكل ملموس إلى المس بإحدى وسائل الإعلام، تخلق مصاعب كبيرة أمام التغطية النزيهة لنشاطات أعضاء الكنيست، في هاتين الصحيفتين.

من الواضح، في ضوء ما تقدم، أن سوق الصحافة المطبوعة في إسرائيل، ليست حرّة بالقدر المأمول. ومن ناحية عملية، فإن الصحيفة الوحيدة التي تتمتع بحرية كبيرة واستقلالية في التغطية الانتقادية، سواء لرأس المال أو للسلطة، هي صحيفة "هآرتس"، غير أن هذه الصحيفة تقرأ من جانب شريحة مقلصة جداً في صفوف السكان، فضلا عن ذلك فإن "هآرتس"، تدفع ثمنا باهظا لاستقلاليتها. في العام ٢٠٠٩، ادعى ناشر الصحيفة، عاموس شوكن، أن بنك "هبوعليم"، الذي يرأس مجلس إدارته رجل الأعمال داني دنكنر، فرض مقاطعة على صحيفة "هآرتس" فيما يتعلق بنشر الإعلانات (الإعلانات الدعائية للبنك المذكور). وبحسب شوكن، فإن سبب هذه المقاطعة هو التوجه الانتقادي الذي اتبعه الملحق الاقتصادي للصحيفة "ذي ماركر"، تجاه دنكنر والبنك الذي يترأسه، وألمح شوكن في الوقت ذاته إلى أن ابن عم رئيس البنك، نوح دنكنر، يدعم مقاطعة الإعلانات ويتعاون معه بواسطة عديد الشركات الخاضعة لسيطرته. ويعتقد أن ملحق "ذي ماركر" الاقتصادي، الذي أسسه الصحافي غي رولنيك، لعب دورا مهما في تعكير صفو علاقات الصحيفة (هآرتس) مع شركات دنكنر، إذ إن ملحق "ذي ماركر" كان في العقد الأخير رأس الحربة في توجيه الانتقادات لـ نوحي دنكنر بشكل خاص، ولمجموعة كبيرة من أصحاب رؤوس الأموال. ولم يكتف الملحق بانتقاد العلاقات بين رأس المال والسلطة، وإنما قاد حملات أثرت على الاقتصاد الإسرائيلي، ومن ضمنها حملة لإدخال شركات هواتف نقالة أخرى إلى السوق الإسرائيلية (مما ألحق ضرراً بشركة الهاتف الخيلوي الخاضعة لملكية دنكنر)، وحملة لمنع تسويات جدولة ديون مع أصحاب رؤوس أموال واجهوا صعوبة في إعادة وتسديد قروضهم. وقد عانت مجموعة "هآرتس- ذي ماركر"، من خسائر جسيمة في المدخولات جراء مواقف الملحق الاقتصادي، ومع ذلك ما زالت "ذي ماركر" الصحيفة الاقتصادية الأكثر انتقادية في إسرائيل.

كذلك تدفع "هآرتس" ثمن مواقفها السياسية. فهي الصحيفة الإسرائيلية الوحيدة، التي تخصص موارد وتكرس اهتماما ملحوظا لما يجري في المجتمع الفلسطيني، ولذلك يمتنع كثيرون من الإسرائيليين عن شراء اشتراك في الصحيفة. ففي العام الماضي، وفي أعقاب التغطية الانتقادية من جانب الصحيفة للعملية العسكرية الإسرائيلية ("الجرف الصامد") في قطاع غزة، وبالأخص في أعقاب عمود الرأي الذي يكتبه الصحافي غدعون ليفي، والذي انتقد فيه بشدة طياري سلاح الجو الإسرائيلي، خسرت صحيفة "هآرتس" حوالي ١٦٠٠ من مشتركي الصحيفة المطبوعة. وبسبب الأزمة الاقتصادية التي عانت منها "هآرتس" في الأعوام الأخيرة اضطرت عائلة شوكن إلى بيع ٤٠٪ من أسهم الصحيفة لمستثمرين أجانب.

لقد كان من المؤمل، إزاء الإشكاليات البنيوية التي تسم وسائل الإعلام التجارية في إسرائيل، أن يتوفر الحل في وسائل الإعلام العامة. غير أن البث العام، الذي كان من المفترض أن يملأ الفراغ في كل ما يتعلق بتغطية رأس المال وأصحابه، توقف عن أداء دوره كما يجب قبل سنوات عديدة. فالتلفزيون الإسرائيلي، الذي أقيم بعد العام ١٩٦٧ كجسم دعائي وعانى من مشكلة استقلالية منذ تأسيسه، أصابه الترهل والعفن بمرور السنوات، ولم يعد ذا صلة على الأطلاق. وفي أعقاب إنشاء محطة التلفزيون التجاري الأولى في العام ١٩٩٣، فقدت محطة التلفزيون الإسرائيلي (القناة الأولى) التابعة لسلطة البث معظم مشاهديها.

قنوات البث العام بين الترهل والتدخل

لقد كان من المؤمل، إزاء الإشكاليات البنيوية التي تسم وسائل الإعلام التجارية في إسرائيل، أن يتوفر الحل في وسائل الإعلام العامة. غير أن البث العام، الذي كان من المفترض أن يملأ الفراغ في كل ما يتعلق بتغطية رأس المال وأصحابه، توقف عن أداء دوره كما يجب قبل سنوات عديدة. فالتلفزيون الإسرائيلي، الذي أقيم بعد العام ١٩٦٧ كجسم دعائي وعانى من مشكلة استقلالية منذ تأسيسه، أصابه الترهل والعفن بمرور السنوات، ولم يعد ذا صلة على الأطلاق. وفي أعقاب إنشاء محطة التلفزيون التجاري الأولى في العام ١٩٩٣، فقدت محطة التلفزيون الإسرائيلي (القناة الأولى) التابعة لسلطة البث معظم مشاهديها، وشهدت هبوطا مستمراً في نوعية وجودة إنتاجها وبرامجها الإخبارية، وقد وصل الأمر حدّ أنه تقرر مؤخرا إلغاء سلطة البث الحالية كليا، وإنشاء اتحاد بث عام، عوضاً عنها. ويشار في هذا السياق إلى أن أحد العوامل المركزية في تدهور قدرات قسم الأخبار في التلفزيون الرسمي الإسرائيلي، هو التدخل الدائم من جانب الحكومة. فقد خول قانون سلطة البث (من العام ١٩٦٥) الحكومة صلاحية التدخل في تعيين مدير عام هذه السلطة، ومن هنا رأى المدراء المتعاقبون أنفسهم، وإن بدرجات متفاوتة، مدينين بعملهم للمسؤولين في الحكومة الذين قاموا بتعيينهم، وتصرفوا بالتالي على هذا الأساس، ولذلك واجه العاملون في سلطة البث صعوبة في انتقاد السلطة بشكل خاص، وواجهوا صعوبة في القيام بعمل صحافي ذي قيمة، بشكل عام. وقد بذل جهد كبير في صياغة قانون اتحاد البث العام الجديد، بغية إبعاد الحكومة عن التدخل في إدارة البث العام، وضمان استقلاليته الاقتصادية، بحيث لا يرتهن بأهواء وميول موظفي الحكومة ووزرائها. مع ذلك، وإذا ما اعتمدنا على تجربة الماضي، فإن السياسيين في إسرائيل يلقون صعوبة في التحرر من سيطرتهم على وسائل الإعلام.

من جهة أخرى، فإن قنوات التلفزة التجارية في إسرائيل، ليست تجارية كليا، ذلك لأنها ترتهن للحكومة من أجل الحصول على الامتياز أو رخصة البث، وبالتالي فإنها تخضع بدورها أيضا لتأثير الحكومة. مؤخرا فقط، شاهدنا مثلا على الطريقة التي تخضع فيها محطة القناة الثانية (في التلفزيون الإسرائيلي) لتأثير قرارات الحكومة – وفي هذه الحالة رئيس الحكومة– إذ إن القرار بشأن فصل المحطة إلى قناتين يخضع حاليا لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، الذي يتولى حقيبة وزارة الاتصالات.

وتتبنى شركة الأخبار في محطة "القناة الثانية"، والتي تعتبر أحد أكثر وسائل الإعلام تأثيرا في الدولة، موقفا جليا فيما يتعلق بهذه المسألة. ويمكن الافتراض أن هذا الوضع يجعل من الصعب على المحطة تغطية رئيس الحكومة، وزوجته ومقربيه بصورة انتقادية.

لعل هذا الوضع، الذي ترتهن فيه محطة تلفزة تجارية لقرارات الحكومة، ينطبق بشكل رئيس على محطة تلفزيون "القناة العاشرة"، والتي تعاني منذ انطلاقها من ضائقة اقتصادية، مما يتطلب حصولها على تسهيلات متكررة في التزاماتها بموجب ما ينص عليه القانون. وما زالت هذه المحطة (القناة العاشرة) تواجه حالة من انعدام اليقين والوضوح فيما يتعلق بمستقبلها، الذي يرتهن أيضا للقرارات التي ستتخذ في مكتب رئيس الحكومة. ويقول منتقدو نتنياهو أنه يعزز وينمي بشكل متعمد تبعية قنوات (محطات) التلفزيون التجارية لقرارات الحكومة، وذلك من أجل خلق ميزان رعب يمكنه من الحصول على تغطية مؤيدة لرئيس الحكومة والسياسات التي يتبعها.

وفي ما يتعلق بتغطية رأس المال، فإن محطتي التلفزيون التجاريتين (الثانية والعاشرة) مقيدتان بحكم طبيعتهما في معالجة شؤون السوق التجارية الإسرائيلية، وذلك لنفس الأسباب المتعلقة بالصحافة التجارية المطبوعة، والتي أوردناها آنفاً.

فشركات الأخبار في المحطتين ممولة من قبل أصحاب الامتياز الذين يديرون هاتين المحطتين، ويعتمد هؤلاء بدورهم على نشر الإعلانات كي يتمكنوا من المحافظة على بقائهم اقتصاديا. فضلا عن ذلك فإن من ضمن مالكي قنوات التلفزيون التجارية رجال أعمال كبار، وعلى سبيل المثال فإن رجل الأعمال موزي فارتهايم، الذي يمتلك أسهما في بنك وشركات تجارية مركزية أخرى في إسرائيل، يمتلك أيضا سيطرة على شركة "كيشت"، صاحبة امتياز تشغيل محطة "القناة الثانية" في التلفزيون الإسرائيلي.

في بعض الأحيان، تتصادم الصحافة الحرة في محطة تلفزيون تجارية، وجهها لوجه مع المالك. ففي العام ٢٠٠٥، كانت شركة بث "كيشت"[١] بصدد بث تحقيق صحافي (في نطاق برنامج التحقيقات "عوفدا" الذي تبثه محطة القناة الثانية) حول شركة طيران يمتلكها رجل الأعمال نوحي دنكنر، وقد هاتف هذا الأخير موزي فارتهايم مالك الشركة وطلب منه، وربما حذره، من مغبة إذاعة التحقيق الصحافي المتعلق بشركة الطيران، وفي أعقاب ذلك قررت "كيشت" العدول عن نيتها بث التحقيق، كما أن فارتهايم صرح فيما بعد أن صاحبة الامتياز (شركة "كيشت") أخطأت في تبنيها لبرنامج التحقيقات "عوفدا"، الذي يعتبر من أهم برامج التحقيقات التلفزيونية التي تحظى بشعبية واسعة في إسرائيل. ويشير ذلك بوضوح إلى أن القائمين على نشرات الأخبار اليومية (في التلفزيون) يواجهون صعوبة في تقديم تغطية انتقادية لعمل الشركات التي تخضع لسيطرة أصحاب الامتياز والنخبة من رجال الأعمال بشكل عام. وتعتبر وسائل الإعلام الضعيفة اقتصاديا أكثر قابلية للرضوخ أمام الضغوط الخارجية، سواء من جانب رجال الأعمال أو من جانب السلطة. ففي العام ٢٠١١ تضافرت مثل هذه الضغوط لترغم محطة "القناة العاشرة" في التلفزيون على إذاعة اعتذار، غير مألوف، من قبل المحطة، لرجل الأعمال شلدون أدلسون، مؤسس وممول صحيفة "يسرائيل هيوم"، المقرب من رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو.

"التلفزة التجارية في إسرائيل ليست تجارية تماما".

وقد جاء هذا الاعتذار في أعقاب تقرير كانت المحطة قد بثته قبل ذلك بعدة أشهر، غير أن صيغة الاعتذار غير المألوف، أدت إلى استقالة مدير عام شركة الأخبار في محطة "القناة العاشرة" ، ومحررة البرنامج الذي أذيع خلاله التقرير عن أدلسون، واللذين أكدا فيما بعد أن الاعتذار للملياردير اليهودي – الأميركي، لم ينبع من أسباب صحافية أو مهنية، وإنما جاء بسبب ضغوط مباشرة مارسها أحد أصحاب المحطة، وهو الملياردير رون لاودر، الذي يعتبر أيضا من المقربين لرئيس الحكومة بنيامين نتنياهو. ووفقا لروايتهما فقد التزم التقرير بكل المعايير الصحافية المطلوبة، وبالتالي لم يكن هناك أي داع للاعتذار على ما ورد فيه، غير أن ممثلي صاحب الأسهم في محطة التلفزيون أوضحوا للهيئة الصحافية بأنه ليس في إمكانهم تمويل نفقات المرافعة القانونية ضد دعوى التشهير التي هدد أدلسون بتقديمها ضد المحطة، ومن هنا أرغما على بث الاعتذار تحت التهديد بأنهم إن لم يفعلا ذلك فإن محطة التلفزيون بأكملها ستواجه خطر الإغلاق!

الرقابة العسكرية

بالإضافة إلى كل ما ذكر من قيود ومشكلات، لا بد من الإشارة أيضا إلى وجود قيد إضافي على حرية الصحافة، يسم ويميز دولة إسرائيل بشكل خاص، وهو الرقابة العسكرية. فخلافا لما هو متبع في الدول الديمقراطية التي تسود فيها حرية الصحافة والإعلام، تعمل في إسرائيل وحدة عسكرية مختصة يجب أن تقدم لها مسبقا أي مادة تتعلق بمجالات وشؤون أمنية حساسة قبل أن يتم نشرها. وقد أعطيت هذه الوحدة صلاحية شطب جزء من المعلومات التي يعتزم الصحافي إطلاع الجمهور عليها، أو شطب كامل المعلومات

(١) صاحبة امتياز بث في القناة الثانية (المترجم).

لا بد من الإشارة أيضا إلى وجود قيد إضافي على حرية الصحافة، يسم ويميز دولة إسرائيل بشكل خاص، وهو الرقابة العسكرية. فخلافا لما هو متبع في الدول الديمقراطية التي تسود فيها حرية الصحافة والإعلام، تعمل في إسرائيل وحدة عسكرية مختصة يجب أن تقدم لها مسبقا أي مادة تتعلق بمجالات وشؤون أمنية حساسة قبل أن يتم نشرها. وقد أعطيت هذه الوحدة صلاحية شطب جزء من المعلومات التي يعتزم الصحافي إطلاع الجمهور عليها، أو شطب كامل المعلومات أو التقرير، وفقا لما تراه (الوحدة).

أو التقرير، وفقا لما تراه (الوحدة). ويحظر على وسائل الإعلام في إسرائيل خرق تعليمات وأوامر الرقابة العسكرية، كما يحظر عليها أيضا إطلاع القراء أو الجمهور على عمليات الشطب (منع النشر) التي تقوم بها وحدة الرقابة العسكرية.

في أواخر ثمانينيات القرن الماضي، وفي أعقاب التماس قدم إلى المحكمة الإسرائيلية العليا، قيد عمل الرقابة العسكرية، بما يمكنها فقط من شطب معلومات من شأن نشرها أن "يؤدي على الأرجح إلى إلحاق ضرر ملموس بأمن الدولة"، غير أن الهيئة (المؤسسة) الأمنية الإسرائيلية، شرعت في أعقاب الحدّ من صلاحيات وحدة الرقابة العسكرية، في استخدام آلية بديلة لمنع نشر المعلومات، وهي "أوامر حظر نشر" بأمر من المحاكم. ويقوم القضاة مرارا وتكراراً بإصدار مثل هذه الأوامر بناء على "معلومات سرية" يتلقونها من طرف السلطات الأمنية، وفي حضور طرف واحد بصورة عامة. فحين يكون جهاز المخابرات الداخلية الإسرائيلي (الشاباك) معنيا بمنع نشر معلومات تتعلق بقضية معينة، يأتي ممثل من طرفه إلى المحكمة يرافقه ممثل للشرطة الإسرائيلية، وتتولى هذه الأخيرة رسميا تقديم طلب إصدار أمر حظر النشر لمعلومة أو أكثر حول قضية يجري التحقيق فيها، فيما يعرض ممثل جهاز "الشاباك" أمام القاضي معلومات سرية لتبرير إصدار الأمر (في القضايا الجنائية تقوم الشرطة بتقديم طلبات إصدار أمر حظر النشر دون تدخل من جهاز الشاباك). في الغالبية العظمى من الحالات تقبل مثل هذه الطلبات دون أن تعلم وسائل الإعلام أو ممثلي الجمهور بهذا الأمر. كذلك هناك أوامر تحظر الإبلاغ أو الإعلان عن استصدار أمر حظر النشر حول قضية معينة.

من الواضح، من خلال الأمثلة التي وردت في هذا المقال، أن هناك حاجة لإجراء تغيير يتيح وجود صحافة حرّة حقيقية في إسرائيل. إحدى الإمكانيات تتمثل في أن تحذو إسرائيل حذو الولايات المتحدة الأميركية، على سبيل المثال، بحيث يكون هناك أصحاب رؤوس أموال راغبون في الدخول إلى مجال الصحافة والإعلام، وإنشاء مؤسسات لا يكون الربح هدفها الرئيسي. ويضمن هذا الحلّ وجود صحافة متحررة من الأزمات الاقتصادية، لكنه لا يضمن بالذات وجود صحافة حرة. فدرجة الحرية الصحافية منوطة باستعداد صاحب رأس المال لعدم التدخل في العمل الصحافي، أو توجيهه وفقا لأهوائه ومصالحه. ومن ناحية عملية، يوجد مثال في إسرائيل على فشل هذا النموذج، نموذج صحيفة "يسرائيل هيوم" التي تحظى بتمويل سخي من رجل الأعمال، والملياردير شلدون أدلسون، لكنها تعاني من عدم استقلالية تنظيمية ومهنية.

ثمة إمكانية أخرى لإحداث تغيير جوهري في مستوى حرية الصحافة ووسائل الإعلام في إسرائيل، تكمن في اتحاد البث العام الجديد، والذي سيتيح، إذا ما قام بدوره ومهمته بالشكل الملائم، وجود وسائل إعلام جماهيرية مستقلة وانتقادية في إسرائيل، لا يكون وجودها مرهونا بناشرين، أو بتملق المشاهدين والمستمعين. ولكن من المؤسف أن الجهات القادرة على إتاحة تجسيد هذه الإمكانية هي نفس الجهات السياسية التي قادت وسائل الإعلام والبث العامة في إسرائيل إلى الوضع الذي تقبع فيه حاليا.

[ترجمه عن العبرية: سعيد عياش]